اللسانيات الجنائية
دراسة في المفهوم والوظيفة

م.د. وسام جمعة لفتة المالكي

جامعة البصرة- كلية التربية-القرنة- قسم اللغة العربية

Wesam1983gma1983@gmail.com

ملخص البحث:

تتكفل هذه الدراسة بالتعريف باتجاه معرفي جديد على الدراسات اللسانية العربية وهو(اللسانيات الجنائية) وهو العلم الذي بدأت بوادره تدخل حيز الدراسات اللسانية الغربية الحديثة في مطلع الثمانينيات مع دراسات (جان سفارت فك) والجمعيات الجنائية في ألمانيا وغيرها من البلدان الأوربية، وينتمي هذا العلم الى اللسانيات التطبيقية التي تعطي الدلالة اللغوية في الميدان القضائي والجنائي / الشرعي أثراً بارزاً في حيز الاستدلال، ثم ما لبث هذا الاتجاه العلمي أن تطور في الجامعات الغربية، وأصبحت المحاكم المختصة تنتدب خبراء لغويين لدراسة القضايا الجنائية فضلاً على غيرها، وتقديم المشورة لهم، والاستئناس بها واعتمادها دليلاً على اثبات دليل ما أو نقضه ... ويتفرع عن هذا العلم فروع منها :

- علم الأسلوبيات الجنائي .
- تحليل الخطاب الجنائي .
- علم الصوت الجنائي .
- علم اللهجات الجنائي .
- التداوليات الجنائية .

وعلى الرغم من كثرة الدراسات الغربية في هذا الصدد إلا أننا لم نعثر على دراسات عربية خلا بعض المقالات، والمختصرات في شبكة الانترنت ؛ لذلك يمكن أن تعد –دراستنا هذه– تأسيسيةً لفتح هذا الميدان العلمي الجديد في البحث الأكاديمي العراقي والعربي إلى حد كبير، وقد كان اعتمادنا فيها على ترجمة البحوث والدراسات الغربية المنشورة في كتب أو دوريات علمية .

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، الجنائية، المجال، الوظيفة.

Forensic Linguistics: A Study in the Concept and Function

Lect. Dr. Wessam Juma Lefta Al-Maliki
Dept. of Arabic Language, College of Education –Qurna ,University of Basrah

Abstract:

The present study takes into its account defining a new scientific approach within the linguistics of Arabic language which is "Forensic Linguistics". The initiatives of this field have been taken in use within the modern western linguistic studies in the 1970s of the twentieth century as initiated by Jan Svartvik's studies and the establishment of the German Forensic Linguistics Association and other European countries. This field is a branch of applied linguistics which provides the linguistic evidence for legal and judicial procedures and has an important role in scope of deduction works. Then, this scientific approach has been widely developed by the western academia as the specialized courts calls for the forensic linguists to study their criminal cases and other relevant issues as well as provision of linguistic consultation, opinions and considering the results as an evidence to confirm or refute certain dispute. Forensic linguistics has several sub-branches like:

- Forensic Stylistics
- Forensic Discourse Analysis
- Forensic Phonetics
- Forensic Dialectology
- Forensic Pragmatics

Despite of the plethora of the studies in the western academia in forensic linguistics, there are only a few articles and abbreviations posted on the internet in the Arabic linguistic studies. Accordingly, the present study would be a foundational study to open the horizons of scientific research in the Iraqi and Arabic academia to a wider extent. Our approach based on the translation of the western literature of studies including books, articles and research papers about the field of forensic linguistics.

Key Words: Scope and Functions of Forensic Linguistics .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

مدخل

اللسانيات والعلوم الأخرى

لم تعُد العلومُ الإنسانيةُ تعيشُ حالة القطيعة المعرفية التي كانت تعيشها من قبل بعد أن انفتحت منهجيات البحث فيها على علوم عديدة، ومناهج مختلفة، وأساليب حديثة جعلت من البحث العلمي على مستويي – النظر والإجراء – ميداناً رحباً تلتقي فيه نواتج العلوم المختلفة، ورؤى المناهج المتباينة، بل لم تكتفِ بالانفتاح على بعضها فحسب وإنّما اشتغلت كذلك في ميادين العلوم الطبيعية والتطبيقية منها بفضل انفتاح رؤية اللسانيات الحديثة على كل ما يمتُّ إلى العلم بسبب للإفادة منه في تحليل الظاهرة اللغوية، وغير اللغوية في أحيان أخرى، وفي الوقت نفسه فإنّ العلوم الأخرى لم تدخر وسعاً في التلقي من هذا الميدان الرحب الذي أخذ بالتمأسس في مطلع القرن العشرين وأخذت مناهجه تتبلور و (تكتسي أهمية كبيرة، واستطاعت في مدة وجيزة أن تجعل لنفسها منهاجاً واضحاً وعلى جانب كبير من الدقة العلمية، فنتج عن ذلك حصيلة علمية معتبرة ومفاهيم دقيقة عديدة .... وهكذا اقتحمت اللسانيات علوم كثيرة، كالعلوم التربوية وطرائق التدريس و علم النفس وعلم الإجتماع و الأدب و الإعلام وغيرها)[١] فضلاً على انفتاحها على العلوم الطبيعية كالإحصاء والرياضيات والفيزياء والحاسوب وبخاصة في الدراسات اللسانية المتأخرة التي انتهجت مسارات البحث العلمي الغربي الحديث، فإذا كانت اللسانيات التي وسمت نفسها في بداياتها بأنّها (الدراسة العلمية للغة) فإنّ هذه (العلمية) مكنتها من أن ترتقي بنفسها في مراقي العلوم الحديثة وأن تستعمل آلياتها، فضلاً على الجانب التقني فيها [٢].

وتنزع الدراسات الحديثة والمعاصرة منها على وجه الخصوص إلى طرح نظريات، وفرضيات تقوم على تطبيق مبدأ (النموذج التكاملي) الذي ينطلق من اشتراك مجموعة علوم في رصد ظاهرة علمية واحدة سواء أكانت ظاهرة لغوية أم انسانية بصفة عامة، وهذا الاتجاه يجمع (منظورات التخصصات المتباينة حول مشكلة بحثية معينة في شكل اسهامات قائمة بذاتها في نوع من الاتحاد الفكري وهكذا تصبح هذه المشروعات بينية في مجملها، ولكن دون أن تؤثر على طريقة عمل أعضاء التخصصات المسهمة أو مكانتهم وهوياتهم بوصفهم باحثين متخصصين لهم استقلاليتهم) [٣]، وهكذا تتداخل البحوث النظرية و تلك التي تنتهج التجريب في تناولها قضايا تتعلق بالانسان وقضاياه، ومشكلاته، كالانثروبولوجيا وعلم الاجتماع، واللغويات، والدراسات الثقافية، والاعلامية والحوسبة وغيرها [٤]، ذلك لأنّ التخصصات لم تعد قادرةً على أن تعمل على نحو مهن تقليدية تتمتع باستقلالية في تحديد ماهية المشكلة، وكيفية تناولها [٥]وبناءً على ذلك تتقلص في النظر العلمي الحديث فكرة (التخصص المحض) الى حد ما، آخذةً بعين الاعتبار التداخلات المنهجية، و تماهي كثير من الماورائيات التي تنطلق في طرحها المؤسسات العلمية، والمراكز البحثية في العالم من أجل تضافر هذه العلوم في خدمة الانسان، وتذليل الصعوبات الحياتية، والمعرفية التي تواجهه .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

ولعلنا لا نبتعد كثيراً عن مرمى البحث، وغايته حين نعتقد أنّ هذه الأنظار قد أسهمت مجتمعةً في بلورة كثير من الاتجاهات اللسانية الحديثة التي عالجت الظاهرة اللغوية باستقلالية تامة عن أيّة مسبقات فكرية أو أنساق معرفية تحاول الرجوع بها إلى القديم – وإن كانت الظاهرة نفسها قد عولجت في البحث اللغوي القديم – لكنها – أي اللسانيات – تنطلق في اجراءاتها من التناول العلمي للظاهرة اللغوية بالاعتماد على الطرق المنهجية في دراسة اللغة، وذلك في ضوء التحول الذاتي للنظرية اللسانية التي أثّرت تأثيراً مباشراً في دفع الحركة العلمية التي ركزت على تقويم الطريقة التحليلية في ضوء المعطيات المستنبطة من مجالي التنظير الفكري والاجراءات التطبيقية المؤثرة في الفكر اللساني [٦]، ولذلك فإنّ التحليل اللساني يدفع بالدارس باتجاه ربط الظاهرة اللغوية بمجموعة من العلوم التي يمكن أنّ تدرس اللغة بوصفها نصوصاً أو حدثاً لغوياً بصورة سلوك لغوي جمعي أو فردي توخياً للوقوف على نتائج علمية تخلو من المسبقات الفكرية أو الأحكام الآنية المحكومة عادةً بالعاطفة أو غيرها كما هو معهود في بعض جوانب البحث اللغوي القديم، فتستحيل اللغة إلى سلوك ذي طبيعة اجتماعية مؤثرة بالمحيط الاجتماعي، ومتأثر به حتماً، وهذا ما نريد تأكيده من خلال تقديمنا دراسة علمية تجمع بين التحليل اللساني من جانب و الحدث اللغوي في الوقائع الجنائية التي تشهدها ساحات المحاكم، و وقائع التحقيق القضائي المختص بالجنايات ؛ لتكوين ما اصطلح عليه بـــ (اللسانيات الجنائية) أو (علم اللغة الجنائي) أو (اللسانيات القضائية) التي سنأتي على توضيحها فيمايأتي من مفاصل الدراسة .

ولعل عملية ربط هذين التخصصين اللذين يبدوان مفترقين في مستوى البحث والدراسة يؤدي – عملياً– إلى احداث نوع من التواشج المعرفي بين العلوم، ومن ثَمّ الافادة من منجزات الحقل اللساني الذي خطا خطوات جادة وكبيرة في مسرح العلوم الإنسانية و ربما غيرها، إذ يمكن للاختصاصيين الجنائيين استثمار آليات هذا العلم، و أدواته في رصد وترشيح القضايا الجنائية التي يمكن أن يكون للدلالة اللغوية دخلاً في فهمها، و تفكيك شيفراتها؛ ذلك أنّ عملية التحليل اللساني تبحث في دراسة خصائص نسق الاشارات أو الشيفرة التي يمكن وصفها انطلاقا من بنية الرسالة، كما أنّ دراسة النسق اللساني لايمكن أن يتم إلا من خلال دراسة الأمثلة الخاصة أو وحدات من الكلام الملموس بحثاً عن النسق الثاوي خلف هذه الحالات الملموسة [٧].

المبحث الأول

مفهوم اللسانيات الجنائية

يلحظ متتبع هذا العلم بوضوح عدداً من المصطلحات و العنوانات التي أطلقت عليه، ولا يخرج في ذلك عن مجمل الدراسات اللسانية الحديثة، فقد اتسمت غالبية المناهج اللسانية، والنقدية الحديثة بسمة عدم ضبط المصطلح ؛ بسبب عامل الترجمة، وعدم وضع مقابل اصطلاحي للعلوم التي نقلت من أحضان الدرس الغربي الحديث إلى واقع الدراسات العربية، فنجد في هذا العلم تسميات عدة من أمثال :

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

- اللسانيات الجنائية
- علم اللغة الجنائي
- علم اللغة الشرعي
- اللسانيات القضائية
- اللسانيات القانونية
- لسانيات الطب الشرعي

وتبعاً لكثرة الاصطلاحات هذه نجد عدم توحيد تعريف شامل يعرف بهذا العلم كذلك، ويمكن أن نعرض عدداً من التعريفات التي تكفلت به وهي كالآتي :

- هو العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة باجراءات التقاضي أو مايتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية اصلاحها واتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء [٨].
- أنّه استعمال التقنيات اللسانية للتحقيق في الجرائم التي تشكل فيها البيانات اللغوية (اللغة) جزءاً من الدليل مثل استعمال المعايير المعجمية والنحوية لاثبات محاضر الشرطة .[٩]
- هو العلم الذي يبحث في السمات والمستويات اللغوية للغة القانون والدساتير.[١٠]
- هو فرع متطور من اللسانيات التطبيقية يدل على وجود تداخل بين اللغة والقانون كما يهدف إلى التحقيق في استخدام اللغة في المؤسسة القانونية ولغة الجرائم والنصوص المزورة من خلال استخدام النماذج اللغوية والاحصائية [١١]
- علم فرعي جديد نسبياً ضمن علم اللغة التطبيقي الذي يدرس التداخلات المختلفة بين اللغة والمجال القانوني وهو لغوي بطبيعته .
- نشر الأدلة اللغوية في التحقيقات الجنائية وغيرها من التحقيقات القانونية [١٢] .
- علم يعنى بالنصوص (المنطوقة أو لغة إشارة أو مكتوبة) التي يمكن استعمالها في سياق التحقيق الجنائي أو دليل في المحكمة [١٣].

ويبدو أنّ هناك اختلافاً ملحوظاً في حدّ هذا الفرع اللساني التطبيقي في ضوء ما نقلناه من تعريفات عديدة، وبالتأكيد فإنّها سمة بارزة في طبيعة العلوم الحديثة وبخاصة في مجال الدراسات الإنسانية الغربية ؛ لأنّ معظم المشتغلين في تلك العلوم ينتمون إلى مرجعيات ثقافية، أو مدارس فكرية تختلف في زوايا النظر إلى هذا العلم أو ذاك وليس فقط إلى عامل الترجمة أو النقل الذي غلب على عملية ترجمة المصطلح الحديث .

ويذهب بعض الدارسين إلى أنّ سبب هذا الإختلاف في التعريف يعود إلى طبيعة النظر إليه فبعض المنظرين له يحصرون مفهومه في (استخدام تقنيات ونظريات علم اللغة للتحري في الجرائم التي تشكل

البيانات اللغوية فيها جزءاً من القرائن أو كل القرائن والأدلة الجنائية أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع أمّا البعض الآخر من الباحثين فيوسعون مفهوم هذا المصطلح ليشمل دراسة كل ماسبق إضافة إلى دراسة كل العلائق القائمة بين اللغة والقانون) [١٤]

ويعد جان سفارتفيك أول من ذكر علم اللغة الجنائي **(Forensic Linguistics)** موجهاً إلى اعتماده في الطب الشرعي في عام ١٩٦٨ م في تحليل شهير للبيانات المقدمة لضباط الشرطة في مركز شرطة نوتينغ هيل [١٥]، وقد بينت النتائج المتحققة من اعتماد اللغويات الشرعية بشكل كبير، إذ شمل تحليله نسخة من مقابلة للشرطة مع تيموثي إيفانز، وهو رجل أدين بتهمة قتل زوجته وابنته الرضيعة في عام ١٩٤٩، أظهر سفارتفيك أن أجزاء من النص اختلفت بشكل كبير في أسلوبها النحوي عندما قارنها بباقي المقابلة المسجلة على أساس هذا البحث وحقائق أخرى، قضت المحاكم بأن إيفانز قد اتهم خطأً، وقد تمّ إعدام إيفانز بالفعل في عام ١٩٥٠، ومع ذلك وبفضل عمل سفارتفيك، بعد مرور ١٦ عامًا، تم الإعلان رسميًا عن تبرئة اسمه[١٦].

تعد أعمال سفارتفيك اليوم واحدة من أولى الحالات الرئيسة التي استعمل فيها علم اللغة الشرعي لتحقيق العدالة في محكمة قانونية ويعد – اليوم – علم اللغة الشرعي مجالًا مستقلاً للدراسة معترفاً به دوليًا [١٧].

وفي الثمانينيات من القرن الماضي ناقش اللغويون الاستراليون تطبيق العلوم اللغوية في المجالات القانونية، وقد اكتشفوا أنّ عبارة مثل (نفس اللغة) مفتوحة للتفسير لدى السكان الأصليين متعلقة بفهمهم، واستعمالهم للغة الانجليزية [١٨]، وارتبط تطبيق هذا العلم في الولايات المتحدة بوضع العلامات التجارية واستعمالها للتسويق التجاري، وقد شهدت السنوات اللاحقة اهتماماً ملحوظاً بهذا الاتجاه في العالم الغربي بعامة وازداد الاهتمام به، فقد أدرك المختصون الجنائيون مدى الفوائد المترتبة على ادخاله مع الأدلة القانونية، واسست تبعاً لذلك جمعيات ومؤسسات تعنى بالتقنين له، وبيان مجالاته، واستمالاته، من أمثال : [١٩]

- الرابطة الدولية لعلوم الطب الشرعي (IAFL) التي تأسست عام ١٩٩٣ م
- مجلة اللغة والقانون الجنائي عام ١٩٩٤ ثم تغير اسمها الى (اللسانيات القضائية)
- مختبر فحص البيانات اللغوية الفدرالي الذي يعد أكبر مؤسسة تعنى بهذ الفرع تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤م .
- الرابطة النمساوية للغويات القانونية (AALL) التي تأسست عام ٢٠١٧م .

وبالفعل، فقد حاز هذا العلم على اعتراف الدوائر العدلية في كثير من البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة والملكة المتحدة وأستراليا، إضافة الى المانيا والنمسا والمجر والسويد ففي تلك البلدان انشئت المختبرات اللغوية الجنائية التي يقوم عليها اللغويون المختصون في هذا الجانب لتقديم شهاداتهم أمام المحاكم والدوائر المختصة بناءً على فحص البيانات الصوتية وغيرها لاثبات هذه التهمة أو تلك على المتهم أو نفيها عنه [٢٠]

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

ولابدّ من القول أن مئات الدراسات والبحوث الميدانية قد أجريت في السنوات المتأخرة في مجال هذا العلم الحيوي، وكثير منها في المؤسسات الأمنية وكليات الشرطة والجهات المعنية بالأمن الجنائي والدراسات القانونية ما يؤهل أصحاب هذا الفرع من فروع علم اللغة التطبيقي ليصبح علماً قائماً بذاته له أصوله وفروعه وقواعده ونظرياته وتطبيقاته المختلفة، ومن المعلوم أن تلك الدراسات والبحوث قد تمت ونشرت في الغرب، ولم يكن لعالمنا العربي دور يذكر في تلك الدراسات، و لم يولِ علماء اللسانيات من العرب هذا المجال ما يستحقه من اهتمام [٢١].

والراجح أنّ دراستنا هذه هي أول دراسة على مستوى الجامعات العراقية وغالبية الجامعات العربية – بحسب ما توفر لدينا من استقصاء ومتابعة – تقوم بالتعريف بهذا العلم، ومناهجه وآلياته، ومناحي اشتغالاته اللسانية وقد ارتأينا أن نفرد هذا الجانب منها في الجزء النظري تاركين مستوى الاجراء الى دراسة أخرى ستلتحق بها تستقي مادتها من القضايا الجنائية المطروحة في محاكم الاستئناف والمحاكم العراقية ؛ لما في ذلك من تدشين هذا العلم الهام في الجوانب التحقيقية والقضايا الجنائية في المحاكم العراقية المختصة بعد أن استحصلنا الموافقة من محكمة جنايات المنطقة الجنوبية – محكمة استئناف البصرة بذلك .

ومن الجدير بالذكر أنّ بعض الدارسين تساءلوا عن التوقيت المناسب الذي يمكن لعلم اللغة اللساني التدخل في تقديم تحليلاته في المسائل القضائية والجنائية وقد حصر (أولسون) [٢٢] ذلك في ثلاث مراحل :

- مرحلة جمع المعلومات والتحريات
- مرحلة المحاكمة
- مرحلة الاستئناف

مشيراً إلى أنّ عالم اللغة الجنائي يمكن أن يُستدعى في مرحلة جمع المعلومات والتحريات بعد فحص البيانات الموجودة في تلك المرحلة إنْ كانت تلك المرحلة تتضمن بيانات لغوية يمكن أن تسهم في انارة جانب ما من القضية، أو أنّ المرحلة قد تنتدب عالم اللغة في أيّ من المرحلتين المحاكمة و الاستئناف من دون الدخول في الأولى متى ما دعت الحاجة إليه، وفي بعض المحاكمات استدعي اللغوي قبل الشروع حتى في مرحلة الجمع والتحليل للنظر في حجج المتخاصمين وأقوالهم وتقديم ما يمكن تقديمه لهيأة المحمة .

المبحث الثاني

مجالات اللسانيات الجنائية ووظائفها

تتصل الدراسة في هذا المفصل بما ذكر فيما سبق لكنّها تختلف عنه في النظر إلى المجال الذي يشتغل عليه هذا العلم فضلاً على الوظيفة المنوطة بالخبير اللغوي الجنائي حين يستدعى إلى النظر في قضية ما لتقديم قراءاته الفاحصة ونظراته الدقيقة ؛ لتسهم مع الأدلة الجنائية الأخرى في حسم القضية .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

إنّ ما يمكن أن نلحظه في هذا الصدد تنوع المجالات التي يدخل هذا العلم فيها بتنوع البحوث والدراسات التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه فضلاً على كثرتها، ما يوحي للقارىء أنّ المجالات متعددة مختلف بها، لكن بعد التفحص والمعاينة يتبدى لنا أنّ جوهر الاختلاف والتباين سطحي في كثير من جوانبه ؛ بسبب جهة صدور المواد العلمية التي تقنن لهذا العلم من جهة، وتعدد تخصصات باحثيها من جهة أخرى، إذا ما غضضنا النظر عن عامل الترجمة الذي اعتمدت عليها الدراسات والمقالات العربية ومن ضمنها دراستنا هذه، فالباحثون بعضهم لغويون يعملون في حقل اللسانيات التطبيقية، وآخرون يعملون في المعامل الجنائية، ومحامون، ورجال شرطة وغيرهم ما يفسح المجال أمام اختلاف استعمال المصطلح المناسب، وربما عدم دقة استعماله في أحيان كثيرة، ويزداد هذا الأمر تعقيداً حين تترجم هذه الدراسات إلى اللغة العربية وهذا ليس غريباً على مجمل الدراسات الحديثة وبخاصة في الحقول الإنسانية منها .

ويمكن أن نحصر ابرز المجالات التي يشتغل عليها هذا العلم والوظائف التي يقدمها بما يأتي :

١- **لغة النصوص القانونية :** تحوي النصوص القانونية عدداً كبيراً من النصوص الجنائية

وتحتاج دراسة هذه النصوص إلى نوع من التحليل يستطيع أن يفرز النصوص فرزاً علمياً قائماً على التدقيق والنظر المنهجي ؛ لأنّ أيّ نصّ منها يمكن أن يكتسب صفة الشرعية حين يستخدم في سياق قانوني أو جنائي [٢٣] ويشمل ذلك تحليل لغويات الوثائق المتنوعة مثل قوانين البرلمان، والوصايا الخاصة، و الأحكام القضائية، واستدعاءات النظام الأساسي للهيئات الأخرى [٢٤] ثم يتم تدخل اللغويات الجنائية بوصفها وسيلة من وسائل الكشف عن مرامي تلك النصوص التي هي بالنتيجة نصوص ذات مداليل لغوية [٢٥] وبناءً على ذلك كثيراً ما تراجع لغة النصوص القانونية بين حين وآخر بغية تخليصها من أيّة ثغرات يمكن أن تستعمل بالاتجاه الذي لم توضع من أجله.

٢- **لغة التواصل القانوني** : ويقوم هذا المجال في عدة وظائف منها : فحص اللغة التي يتم

استعمالها في عملية استجواب المتهمين أو الشهود، وعرض الأدلة، وتوجيهات القضاة، وتحذيرات الشرطة، والجمع أمام هيأة المحلفين، وتقنياة المقابلة وعملية الاستجواب في المحكمة أو في مراكز الشرطة، أو لغة نص الإدعاء العام وغيرها [٢٦] وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نتوجه إلى دراسة ظاهرة ((العنف اللغوي)) التي تشهدها عمليات التحقيق في مراكز الشرطة أو مديريات الأمن المختصة – عندنا في العراق مثالاً – وما يترتب عليها من اثبات اتهام معين بحق شخص ما أو نفيه عنه التي غالباً ما يُنكر المعترفون بالأقوال اعترافاتهم أمام القاضي مدعين ممارسة نوع من التعنيف تجاههم في أثناء عملية الاستجواب التي تسبق تسييرهم إلى المحمة، وما هذا التعنيف إلا عملية استعمال لغة عنيفة عن طريق التهديد أو السب والشتائم واشاعة نوع من الارهاب اللفظي بهدف بث الرعب في نفسه وانتزاع الأقوال منه .

في حين أنّ عملية الاستجواب الخاصة في مرحلة التحقيق – في أصلها – تقوم على استعمال تكتيكات لغوية ذات تأثير معين يمكنها أن تستجلب النتائج المراده منه [٢٧] .

وتلعب اللغة دوراً مهماً في هذه الجانب في تقديم القصة من قبل المحامي أو المتهم، أو المدعي العام عن طريق استعمال لغة خاصة ومؤثرة قد تثير في المتلقي نوعاً من التأثير النفسي وتمارس فيه نوعاً من التلاعب العاطفي ؛ لذلك تتجه هيأة المحكمة إلى استعمال طريقة نعم/ لا من المتهم لكي لا يعطي المتهم اجابات قد تؤدي الى وجود تناقضات مع الأقوال السابقة [٢٨] ويمكن أن يلحظ هنا بوضوح استعمال المحامين تكتيكات معينة مع الشاهد أو المتهم للوصول إلى ما يريد ومنها على سبيل التمثيل قضية ((الازدواج اللغوي)) التي يمارسها المحامون داخل جلسة المحاكمة حين يستعملون لغتين قد تكون احداها اللغة الدارجة العامية مع المتهمين أو الشهود في خلال عملية توجيه الاسئلة، والأخرى حين يتوجهون إلى هيأة القضاء وتكون لغتهم اللغة الرسمية التي تعتمد استعمال لغة القانون، مشفوعة بالحجاج المنطقي القائم على اثبات شيء أو نفيه، ويترتب على هذين الاستعمالين بالتأكيد اختلافات في الجوانب الصوتية، والتركيبية، والدلالية وحين تكون لغة القضاء أو الاستعمال القضائي مادةً للمحلل اللغوي الجنائي فإنّه سينظر في البنية اللغوية في جوانبها الصوتية وغيرها وبخاصة في الظواهر الصوتية الدلالية كالنبر والتنغيم وغيرها .

وقد خضعت خطب المحاكم الى التحليل الجنائي بوصفه خطاباً تواصلياً بين أطراف عدّة وقد ركز (بيرك سيلكص) ١٩٩٩م على تصنيف أنواع الأسئلة التي تطرح غالباً في قاعة المحاكمة وقام بتحليلها نحوياً حين صنفها ابتداءً بالأسئلة القصيرة (نعم/لا) وغيرها، وبحث (جيبونز) ٢٠٠٣م سمات الكلام التي تجعل المتحدثين أقلّ قوة (تماسك) مثل : التحوط، التردد،الشك، استعمال الالقاب مثل : سيدي / سيدتي وغيرها وأنّ الشهود الضعفاء يستغرقون أوقاتاً أطول في سرد حججهم في حين يتسيد خطاب الأقوياء ساحة المحمة وهم المحامون، والقضاة [٢٩].

ولاحظ (فاريندي) وآخرون ٢٠١٥م أنّ المحامين يحافظون على رقابة مشددة على خطاب قاعة المحاكمة من خلال استعمال الأسئلة الهادئة ذات النغمة الهادئة (الهابطة) صوتياً إذ يوضح استعمال التنغيم النازل في الإسئلة التصريحية قوة وسيطرة من قبل المحامي على الشهود وهو ما ينطوي على السيطرة والإسقاط و الإقناع من جانب المحامين في خطاب المحاكمة [٣٠].

٣- **الجرائم اللغوية :** ويتعلق هذا المجال بدراسة القضايا التي تعرض على القضاء على نصوص لغوية من قبيل رسائل التهديد سواء أكانت شفاهية أم مكتوبة، و التشهير بأشخاص عن طريق بث الاشاعات المغرضة، والإغراء، والتآمر، والرشوة، وشهادة الزور، والتهديد، والإنتحال [٣١] ويمكن أن نضمّ إليها ما طرأ في زماننا الحاضر من قضايا جديدة بسبب السوشل ميديا، و وسائل التواصل وما أطلق عليه في عصرنا بجرائم الابتزاز الألكتروني وما يدخل تحت هذا المسمى من مسائل متفرقة، وتدخل اللغة وتحليها هنا بقوة في مجال فض النزاع، ويأتي التحليل هنا بطرق متعددة منها مثلا التأكد من نوع الخط، أو البصمات في معامل التحليل الجنائي، ومنها التحليل الدلالي للنصوص فقد يتقدم طرف بشكوى ضد طرف آخر مدعيا أنه قام بتهديده أو محاولة ابتزازه عن طريق نص رسالة معينة، فيستدعى الخبير اللغوي لتقديم ما إذا كان النص فعلاً يدلّ على تلك الصفة أو لا وقد يثبت الاتهام أو لا، وقد طور شوي (Shuy) ١٩٩٣م مفهوم المحادثة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ - المجلد ٤٧ - آذار لسنة ٢٠٢٢

(المسمومة) أو الملوثة التي وصفها بأنّها أمر بالغ الأهمية في تحديد إذا ما ارتكب شخص الجريمة اللغوية (اللفظية) من عدمها ففي محادثة معينة إذ تحصل عملية التآمر أو الاغراء من المهم جداً النظر في من قام بفتح الموضوع وكيف استجاب الآخر له[٣٢] ويأتي واجب اللغوي الشرعي في جالة من هذه الحالات في معرفة ماقد يكون واضحاً للعين المجردة فهو يصغي لبدايات الموضوع، واعادة تدويره والاستراتيجيات المعتمدة والمدد الزمنية المقتطعة والأفعال الكلامية المستعملة و دقة النصوص والتباين فيما بينها وتصنيف التراكيب اللغوية و أهمية السياق بأنواعه وغيرها من الإجراءات التي يعتمد عليها الخبير قبل أن يقدم رؤيته[٣٣] ويستدعى اللغويون الشرعيون المتخصصون في مجالات تدخل في تحليل هذه القضايا وليست تخصصات اللغة بعامة كتخصصات العلوم اللغوية الحديثة مثل (علم اللغة الاجتماعي، الأسلوبيات، الصوتيات و الصوتيات المعملية، علم اللهجات وتحليل الخطاب، و علم لغة الجسد، والتداوليات وغيرها) [٣٤] ولعلّ أكثر هذه التخصصات حاجة هي (التداولية) من أجل معرفة ما إذا توفرت الجريمة على فعل كلامي أم لا، و التعرف على طبيعة الفرق بين الأفعال المستخدمة في سياق النصوص، ويقترح شوي Shuy مخططاً يوضح فيه طبيعة الفرق والتناقض بين : التهديد، والتحذير، والنصح، والوعد فقد تتداخل في السياقات اللغوية هذه الاستعمالات وهي كالآتي : [٣٥]

	التهديد	التحذير	النصح	الوعد
لمصلحة المتحدث	X			
لمصلحة المستمع		X	X	X
لمضرة المستمع	X			
من وجهة نظر المتحدث	X	X		X
من وجهة نظر المستمع			X	
يسيطر المتحدث على النتيجة	X			X
يسيطر المستمع على النتيجة		X	X	

ويتصل هذا المجال بتخصصات أخرى مثل قضايا الإنتحال العلمي والسرقات العلمية سواء في مجال الابداع أم البحث العلمي وهي قضايا شائعة في زماننا وفي مختلف دول العالم، وقد افردت لها محاكم خاصة تسمى بمحاكم النشر، و يمكن لعالم اللغة أيضًا أن يتعامل مع مشكلة التأليف المشكوك فيها بالموقف النظري الذي يقول أن لدى كل متحدث أصلي نسخته الخاصة والفريدة من اللغة التي يتكلمها ويكتبها، ولهجته الفردية

الخاصة به، والافتراض القائل أن هذا اللهجة الفردية سوف تتجلى من خلال اختيارات فردية مميزة في النصوص [٣٦] فيسهم هذا العلم في تحقيق نسبة العمل الفني أو النص العلمي إلى صاحبه الأصلي وقد كثرت قضايا الانتحال العلمي في زماننا ؛ بسبب الاستعمال الواسع لأجهزة الحاسوب وظهور الإنترنت سرقة أعمال الآخرين، يمكن العثور على السرقات الأدبية في أي حقل تقريبًا، بما في ذلك الأوراق العلمية والتصميمات الفنية، وشفرات البرمجة، ويمكن الكشف عن الانتحال إما يدويا أو بمساعدة البرامج الالكترونية الاخرى [٣٧]، و يدخل في تحليل هوية الكاتب في الأعمال الأدبية والفنية ما يعرف بـــــ (الأسلوبية الجنائية) الفرع الذي يدرس الخصائص الأسلوبية التي تميز أسلوب كاتب عن كاتب آخر أو تحديد بصماته الفنية في العمل من دون غيره من المؤلفين في هذا الجانب ويمكن أن يتحدد في خطوات عدة منها [٣٨]:

١- الأدلة الداخلية وتقوم على تحديد نقاط التشابه في سمات أسلوبية في النصين .

٢- الأدلة الخارجية وتشمل معرفة تاريخ كتابة النص ومكان كتابته أو نقطة البريد التي أرسل منها وبصمة الحامض النووي للمؤلف (DNA).

٣- اعطاء وجهة نظر عالم اللغة الجنائي عن مدى احتمال نسبة صاحب النص موضوع التساؤل للمهتم .

ويدخل في هذا المجال كذلك رسائل التهديد الخطية التي تأتي ابتداءً أو تلك التي تأتي بعد عملية اختطاف لطلب فدية أو ابتزاز وهذا النمط كان شائعاً في زمن ماقبل التراسل الالكتروني في وسائل التواصل الحديثة وفي القضايا التي لا يوجد فيها مشتبه بهم، فقد يكشف فحص الأدلّة اللّغوية عن معلومات إثنيّة–دينيّة أو اجتماعيّة محتملة عن المُهدّد، أمّا في المواقف الّتي توجد فيها مجموعةٌ محدودةٌ من المشتبه بهم[٣٩]، فقد تساعد المقارنة والمشابهة (Analogy) بين لغة التّهديد من جهة والوثائق المكتوبة لكلّ مشتبه به من جهة أخرى في تضييق نطاق مجموعة المشتبه بهم، ويعرض الدارسون نموذجاً لهذا المجال قضية مشهورة عندهم أدى اكتشاف نوع الخط فيها إلى تحديد شخص الجاني، ففي الأول من آذار عام ١٩٣٢ دخل متسلّل إلى منزل الطيّار "تشارلز ليندبيرغ" في نيو جيرسي واختطف طفله الصغير، وبعد أكثر من شهرين بقليل تمّ العثور على جثّة الطّفل في مكان قريب وترك الدّخيل رسالة فدية على حافّة النّافذة في غرفة نوم الطّفل [٤٠] فدفع "ليندبيرغ" أموال الفدية وسرعان ما ظهرت الأموال في مدينة نيويورك، وفي النّهاية قاد التّحقيق إلى معرفة هويّة القاتل، وهو مهاجر ألمانيّ صاحب سجلّ إجراميّ طويل يدعى "هاوبتمان" و خلال محاكمة "هاوبتمان"، عمل ثمانية خبراء في الكتابة اليدويّة (Handwriting) على دراسة أوجه التّشابه بين مذكّرة الفدية وعيّنات أخرى من كتاباته وأُدين بعد ذلك بجريمة القتل، بعد أربع سنوات من حادثة الاختطاف[٤١] .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

نموذج لتحليل خط يد هاوبتمان :

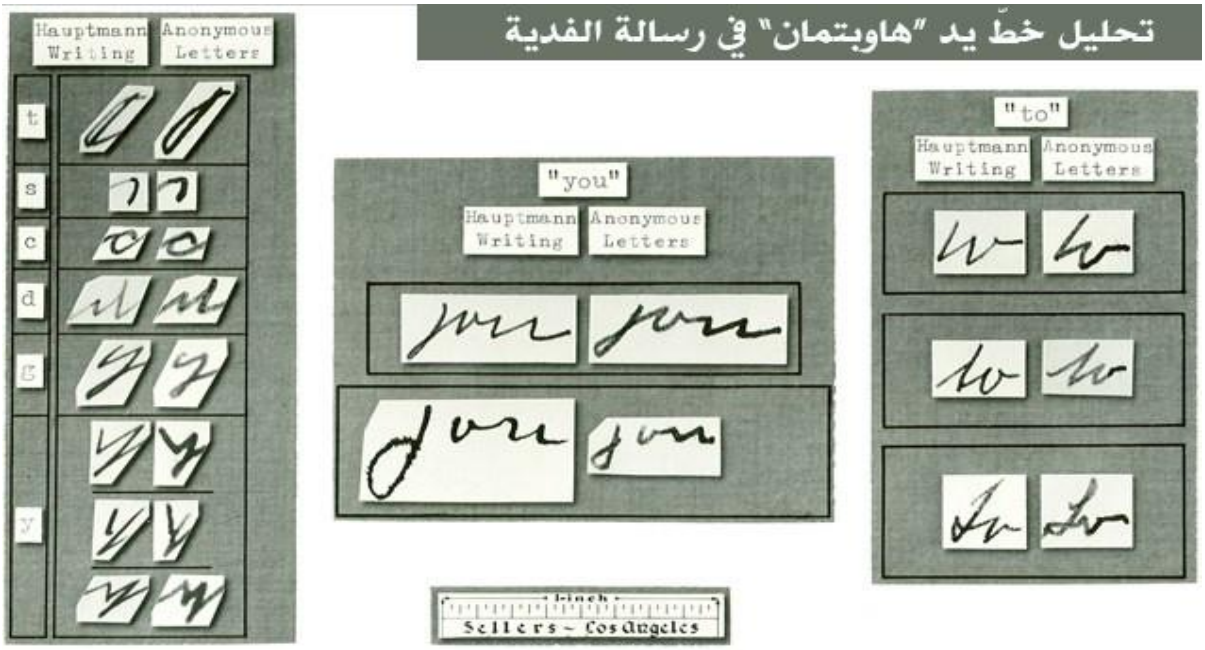

ولعل هذه القضيّة "هاوبتمان"، هي واحدة من القضايا الجنائيّة الشّهيرة الّتي كان فيها تحليل خطّ اليد – وهو جزء من تطبيقات اللّسانيّات الجنائيّة – بمثابة دليل جنائيّ رئيس، ويقع هذا التحليل فيما يسمّى ب "علم الخطّ (Graphology) "، حيث يتعقّب المحقّق شكل الخطّ وطريقة رسم الحروف بالإضافة إلى التّركيبات اللّغويّة المستعملة لمعرفة هويّة المشتبه به[٤٢].

ومن مجالات دخول التحليل اللغوي في هذا العلم استثمار علم (تحليل الخطاب) بل من أبرز مجالاته التي تسهم في تحقيق وظائفه المنتظرة منه، ولا يخفى مدى التطور والانفتاح الذي طرأ على علم تحليل الخطاب الأدبي و اللساني بصورة عامة في العقود الأخيرة فقد عمل أصحابه على استعمال أغلب المناهج اللسانية والأدبية للخروج بنموذج تحليلي متكامل يعطي صورة تامة للخطاب، و قد يشمل تحليل الخطاب تحليل وقائع ما يجري داخل المحاكم وغرف التحقيق، وهنا يقوم عالم اللغة الجنائي بالنظر في بعض ملامح استعمالات اللغة وتراكيبها وما يترتب على ذلك من مقاصد ومعان محددة فقد لوحظ– مثلاً– في جرائم مثل جرائم الاغتصاب والجرائم المتعلقة بالشرف أنّ المتهم غالباً ما يجنح الى استعمال تراكيب مثل : صيغة المبني للمجهول ؛ ليدفع عن نفسه التهمة الموجهة إليه[٤٣] ويعني ذلك استعمال المبني للمجهول يتجلى بصورة أوضح في جرائم الشرف والتحرش الجنسي، وهذا الامر يتطلب إلمام الباحث بمبادئ علم اللغة الاجتماعي، وعلم المعاني والتراكيب والنحو [٤٤]، كما لحظ استعمال المتهم لضمير المتكلم(أنا) بدلاً عن ضمير المتكلمين (نحن) ؛ ربما ليدل على عدم موافقة المتهم على الاشتراك في مؤامرة جماعية وقد أشارت بعض التحليلات الى أن استخدام كلمة مثل(آهــ) أو (نعم) أو (أيوه) قد لا تدل بالضرورة على موافقة المتهم على ارتكاب الجرم موضوع المحادثة فقد تستخدم هذه العبارات من قبل المستمع بوصفها تغذية راجعة للمتحدث يعني بها(فهمت ما تقول) [٤٥].

٤- **تحليل المصداقية اللغوية :** ولعل هذا المجال من المجالات المثيرة للجدل في اللغويات الجنائية ؛ لما لها من خطورة في عملية استنتاج الإفادة الصادقة من غيرها فهو يشتمل على (مجموعة من طرق التحليل اللغوي التي تهدف إلى تحديد صدق المتحدث أو كذبة فمؤيدو هذه النظرية يرون أنه- ومن خلال تحليل إفادات المتهم لغوياً- يمكن تحديد صدق المتحدث أو كذبه وهنا ينظر اللغوي إلى متن حديث المتهم باحثاً عن أي تناقضات أو عبارات معينة تشير إلى أن المتهم يحاول أن يخفي شيئاً ما، أو إلى محاولة المتهم الجنوح لكثرة القسم والتعابير المبهمة وغيرها من الأساليب التي يدرك السامع بقريحته أنها إشارات دالة على كذب المتحدث أو مراوغته أو عدم صدقه)[٤٦] ولاريب في أنّ هذا الجانب يقدم رؤية قد تنفع في وجود قرائن معينة لكنها لا تنتمي إلى البحث العلمي انتماءً حقيقياً بقدر انتمائها إلى الحدس، والتحليل الذاتي الذي قد يكون بعيداً عن الحقيقة والانطباعية في كثير منه، كما يمكن أن يستعين المحلل في هذا الجانب بآليات السيمياء واجراءاتها التحليلية التي يمكن أن يفيد منها في تحاليله واستنتاجاته .

وهناك عدد من المجالات ذكرت في بعض الدراسات و المقالات كاللهجات والقضايا المدنية وغيرها مثل انتحال العلامات التجارية وحقوق الناشرين والعقود وغيرها يرى الباحث أنّ الدارسين العرب خلطوا فيها بين المجالات والوظائف فهي في كثير منها وظائف لمجال أو فرع من هذا العلم وليست مجالاً له وانما تدخل فيما ذكرناه آنفاً .

خاتمة ونتائج

- ❖ تعد دراستنا هذه الدراسة الأولى على مستوى البحوث الأكاديمية الجامعية أو غيرها التي تترجم لهذا الفرع العلمي الذي يجمع بين التحليل اللغوي الحديث (اللساني) من جانب والدراسات الجنائية من جانب آخر فلم نعثر على بحث أو رسالة أو كتاب تكفل بتقديم هذا العلم للقارىء العربي ماخلا بعض المقالات و البحوث المترجمة، ولذلك اعتمدنا على ترجمة بعض المصادر والبحوث الاجنبية .
- ❖ ينتمي هذا العلم إلى مجال اللسانيات التطبيقية التي ولدت نتيجة انفتاح العلوم على بعضها في العصر الحديث والافادة من منجزات العلوم الطبيعية والانسانية في مجال البحث اللغوي .
- ❖ يعود تأريخ ظهوره الى الستينيات من القرن العشرين إذ عملت بعض المحاكم الغربية على استشارة مختصين في العلوم اللغوية بصفة خبراء لفحص بعض القضايا القانونية واعطاء رؤاهم فيها لكنه تطور واصبح علماً قائماً معتمداً في غضون الثمانينيات من القرن العشرين .
- ❖ كثرت المصطلحات سواء في اسمه أو في مجالات عمله كغيره من الفروع الحديثة بفعل عامل الترجمة الى اللغة العربية
- ❖ يفيد هذا العلم من غالبية الدراسات اللسانية الحديثة وينتج من تداخله فروع عدة مثل : الأسلوبيات الجنائية، الصوتيات الجنائية، علم الاشاريات، التداوليات الجنائية، وغيرها من فروع علم اللغة الحديث التي تفيد منها التخصصات الجنائية .

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ - المجلد ٤٧ - آذار لسنة ٢٠٢٢

مقترح الدراسة:

وجدنا خلال تتبعنا هذا الفرع الهام والحيوي من فروع الدراسات اللغوية الحديثة – في جزئه النظري – أنّه علم يخرج بالدراسات اللغوية من حيز التنظير والمعرفة العقلية إلى حقل التجريب والممارسة العملية والتعاون مع مؤسسات الدولة الأخرى كمجلس القضاء الأعلى و الجهات الاخرى التي تنتفع منه ولذلك نقترح ما يأتي :

- عقد ندوات ومؤتمرات علمية و ورش عملية مشتركة مع الجهات القضائية مثل المحاكم الجنائية والاستئناف و الشرطة الجنائية للتعريف به والافاده منه .
- مخاطبة رؤساء محاكم الجنايات بانتداب خبراء لغويين في القضايا التي تخص هذا الجانب وتقديم اراءهم بالجوانب التي يدخل الجانب اللغوي فيها كما هو شائع في زماننا من جرائم الابتزاز الالكتروني، وقضايا التهديد والتشهير وغيرها
- وضع مفردات العلوم اللغوية الحديثة التي ترتبط بهذا الفرع في مناهج المعهد القضائي لتزويد القضاة بما يحتاجونه من آليات لغوية لها مدخلية في تخصصاتهم .

هوامش البحث:

١ - مدخل الى علم النص ومجالات تطبيقه (محمد الأخضر الصبيحي) / ٣٥ .
٢ - ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته (حافظ اسماعيلي علوي) / ٤٢٢ ومابعدها .
٣ -ثلاثة نماذج لتداخل التخصصات (تيو فال لفن) ترجمة : سامح كمال . مجلة فصول المجلد (٢/٢٦) العدد (١٠٢) شتاء ٢٠١٨ / ٣٦ وما بعدها .
٤ - ينظر : المصدر نفسه / ٣٧ .
٥ - ينظر : المصدر نفسه .
٦ - ينظر : مدخل الى المدارس اللسانية (الدكتور السعيد شنوقة) / ٧.
٧ - ينظر :في اللسانيات العامة تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها (د. مصطفى غلفان) / ١٥ .
٨ - ينظر : علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته (د. عبد المجيد عمر) بحث – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مجلد ٢٣- عدد ٤٥١٤٢٩ هـ / ٣
٩ - ينظر: Crystal D. (2003: 194)
١٠ - ينظر : Bhatia, Vijay K. (2010:48)
١١ - ينظر : Oluwatobi, O. S. (2016: 5)
١٢- ينظر:Correa, M. (2013: 5)

١٣ - ينظر: Correa, M. (2013: 5-13)
١٤ - علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته (د. عبد المجيد عمر) بحث – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مجلد ٢٣- عدد ٤٥١٤٢٩ هـ / ٣
١٥ - ينظر: Oluwatobi, O. S. (2016)
١٦ - ينظر : اللسانيات القضائية في الوطن العربي (أ.أحمد نور الدين بالعربي) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر – مجلة الأثر العدد (٢٩) ديسمبر٢٠١٧م .
١٧ - ينظر : علم اللغة الشرعي: نظرة عامة موجزة (الأستاذ فرج محمد صوان) مقال منشور في بوابة (عن أكاديميا) شبكة الانترنت http://academiworld.org
١٨ - ينظر :https://en.wikipedia.org/wiki/Timothy_Evans
١٩ - ينظر: Olsson, J. (2008: 7)

٢٠ - ينظر : علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته (د. عبد المجيد عمر) بحث – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مجلد ٢٣- عدد ٤٥١٤٢٩ هـ / ٥
٢١ - ينظر : المصدر نفسه / ٨
٢٢ - ينظر : المصدر نفسه / ١٠
٢٣ - ينظر Malcolm, C. & Johnson, A. (2007:55-60)
٢٤ - ينظر نفس المصدر
٢٥ - ينظر نفس المصدر
٢٦ - ينظر Heffer, C. (2008:47-49)
٢٧ - ينظر Coulthard & Johnson, (2007)
٢٨ - ينظر Correa, M. (2013:5)
٢٩ - ينظر Correa, M. (2013:5-9)
٣٠ - ينظر نفس المصدر
٣١ - ينظر: نفس المصدر
٣٢ - ينظر: Shuy, R. W. (1993: 98)
٣٣ - ينظر Correa, M. (2013:5-9)
٣٤ - ينظر نفس المصدر
٣٥ - ينظر:Shuy, R.W. (1993:98)
٣٦ - ينظر :Halliday, M. A. K. (1989)
٣٧ - ينظر : MacMenamin, G. R. (2002)
٣٨ - علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته (د. عبد المجيد عمر) بحث – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مجلد ٢٣- عدد ٤٥١٤٢٩ هـ / ١١ ، و اللسانيات القضائية في الوطن العربي (أ.أحمد نور الدين بالعربي) بحث – مجلة الأثر العدد ٢٩ ديسمبر ٢٠١٧ م جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) / ٤٤
٣٩ - ينظر : اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة (انطونيوس نادر) مقالة منشورة في منصة (معنى) على شبكة الانترنت : https://mana.net/linguistics#go-to-tie-body
٤٠ - ينظر : المصدر نفسه
٤١ - ينظر : المصدر نفسه
٤٢ - ينظر :المصدر نفسه
٤٣ - ينظر :المصدر نفسه / ١٣
٤٤ - ينظر :المصدر نفسه
٤٥ - ينظر :المصدر نفسه
٤٦ - المصدر نفسه / ١٦

مصادر البحث :

١- المصادر العربية :

- ثلاثة نماذج لتداخل التخصصات (تيو فال لفن) ترجمة : سامح كمال . مجلة فصول المجلد (٢/٢٦) العدد (١٠٢) شتاء ٢٠١٨ / ٣٦ .
- علم اللغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته (د. عبد المجيد عمر) بحث – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب مجلد ٢٣- عدد ٤٥١٤٢٩ هـــــ
- علم اللغة الشرعي: نظرة عامة موجزة (الأستاذ فرج محمد صوان) مقال منشور في بوابة (عن أكاديميا) شبكة الانترنت http://academiworld.org
- في اللسانيات العامة تاريخها طبيعتها موضوعها مفاهيمها (د. مصطفى غلفان) ط (١) ٢٠١٠ م دار الكتاب الجديد المتحدة . بيروت .

- اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة (انطونيوس نادر) مقالة منشورة في منصة (معنى) على شبكة الانترنت : https://mana.net/linguistics#go-to-tie-body
- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته (حافظ اسماعيلي علوي) ط(١) ٢٠١٨م دار كنوز المعرفة عمّان .
- اللسانيات القضائية في الوطن العربي (أ.أحمد نور الدين بالعربي) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر – مجلة الأثر العدد (٢٩) ديسمبر٢٠١٧م .
- مدخل الى علم النص ومجالات تطبيقه (محمد الأخضر الصبيحي) ط (١) ٢٠٠٨م منشورات الإختلاف الجزائر .
- مدخل الى المدارس اللسانية (الدكتور السعيد شنوقة) ط (١) ٢٠٠٨م – دار السلام الحديثة – القاهرة .

٢ – المصادر الأجنبية :

- Bhatia, Vijay K. (2010). Specification in legislative writing: accessibility, transparency, power and control in Malcolm, C. & Johnson, A. (eds). The Routledge Handbook of Forensic Linguistics. London & New York: Routledge.
- Correa, M. (2013): Forensic Linguistics: An Overview of the Intersection and Interaction of the Language & Law. Kalbotyra/Linguistics. No. 23. 5-13
- Crystal D. (2003). A Dictionary of Linguistics and Phonetics 5th edition. London: Blackwell Publishing.
- Halliday, M. A. K. (1989). Spoken and written language. Oxford: OUP
- Heffer, C. (2008) The language and communication of jury instruction in John Gibbons & M. Teresa Turell (eds) Dimensions of Forensic Linguistics. Amsterdam & Philadelphia: John Benjamins Publishing Company
- Malcolm, C. & Johnson, A. (2007): An Introduction to Forensic Linguistics: Language in Evidence: London & New York: Routledge.
- McMenamine, G. R. (2002). Forensic Linguistics Advances in Forensic Stylistics.
- Olsson, J. (2008), Forensic Linguistics; Continuum International Publishing Group, London.
- Oluwatobi, O. S. (2016). The Role of Forensic Linguists in Courtroom Cross-Examinations. IFE STUDIES IN ENGLISH LANGUAGE (ISEL) ISSN-0794-9804) JOURNAL OF THE DEPARTMENT OF ENGLISH, OBAFEMI AWOLOWO UNIVERSITY, ILE-IFE, NIGERIA VOL. 12, NO. 2, SEPTEMBER, 2016
- Shuy, R.W. (1993) Language Crimes: The Use and Abuse of Language Evidence in the Courtroom. Oxford: Blackwell.

العدد ١ – المجلد ٤٧ – آذار لسنة ٢٠٢٢

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية